العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

قطاع الدواجن في لبنان يستغيث مع استفحال الأزمة المالية

فقدان الوقود وانقطاع الكهرباء يهددان المربين بالإفلاس مع تعطل مراكز الإنتاج عن النشاط

تصاعدت استغاثات قطاع الدواجن في لبنان للتعجيل في إنقاذه قبل وقوعه في أزمة أعمق قد لا يمكنه النهوض منها مع ظهور مؤشرات خطرة على دخول المربين والمنتجين في دوامة الركود الإجباري جراء استفحال الأزمة المالية الخانقة، الأمر الذي يعسّر مهمة اجتيازهم لصدمة فقدان الوقود لتشغيل مشاريعهم.

صناعة مهددة بالكساد

بيروت – عمّقت الضغوط المالية التي تسببت في فقدان الوقود المشكلات أمام قطاع الدواجن في لبنان، حيث عرقلت نشاط المربين والمنتجين ما دفع النقابة اللبنانية للدواجن إلى مطالبة السلطات بتدخل عاجل لإنقاذه قبل فوات الأوان.

وتعطي هذه التحذيرات تأكيدا على أن البلد الغارق في أزمة اقتصادية غير مسبوقة خلفتها سياسات الطبقة السياسية على مدى سنوات، يواجه شبح انعدام الأمن الغذائي مع تواصل اختفاء الكثير من المواد الأساسية الضرورية في ظل انهيار الليرة أمام الدولار وعجز مصرف لبنان المركزي عن تأمين الواردات اللازمة.

نشاط قطاع الدواجن

- 2000 مزرعة دواجن موزعة على مناطق البلاد
- 100 مليون طير دجاج يتم إنتاجها سنويا
- 20 مليون طير دجاج يتم تأمينها للسوق المحلية كل عام

وأطلق رئيس النقابة اللبنانية للدواجن وليم بطرس نداء استغاثة لإنقاذ القطاع من مصير مجهول، وقال في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية إن القطاع "يعاني بشدة من تداعيات أزمة المحروقات".

ويبدو أن هذه المخاوف لها ما يبررها إذ أنها ستؤدي إلى إفلاس العديد من أصحاب مشاريع تربية الدواجن، كما أنها ستؤدي إلى تسريح العمال وستزيد الضغوط على السوق المحلية في حال لم يتم تزويدها بالكميات الكافية كما هو معتاد.

وحذر بطرس من أن أزمة فقدان وقود المازوت (الديزل) قد تؤدي إلى نفوق 20 مليون طير، فضلا عن عدم القدرة على تزويد المزارع ومراكز الإنتاج بما تحتاجه من هذه المادة وعلى وجه الخصوص في مناطق الشمال التي يتركز فيها معظم المنتجين.

وكان رئيس نقابة الدواجن قد قال في وقت سابق إن لبنان "ينتج حوالي مئة مليون طير دجاج سنويا وهو يستطيع أن يؤمن بشكل دائم عشرين مليون طير للاستهلاك في السوق المحلية". وطالب أيضا بفتح باب التصدير أمام المنتجين لتعويض بعض الخسائر.

وحتى يتجنبوا ما هو أسوأ اضطر معظم المنتجين مؤخرا وخاصة في عكار لهدم جدران المزارع لتهوئتها من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الطيور لحين حل مشكلة الوقود التي يبدو أنها ستطول.

وتظهر البيانات الرسمية أن ثمة قرابة ألفي مزرعة موزعة على مناطق البلاد في مقدمتها عكار والبقاع تنتج لحم الدجاج والبيض. وتحتاج هذه المزارع لتشغيل أجهزة التهوية والتبريد وإنتاج العلف المخصص لتغذية الدجاج.

والأمر لا يطال المنتجين فقط، بل ثمة مخاطر من فساد مخزون لحم الدجاج في برادات الشركات لدى مصنعي لحوم الدجاج والتي تحتوي المئات من الأطنان مما قد يؤدي إلى التسبب بخسائر كبيرة للعاملين في هذا القطاع.

وقال بطرس "كذلك الأمر بالنسبة إلى المسالخ، ففي حال عدم وجود كهرباء سيتضرر كل الإنتاج وسيتم تلف كل الدجاج المخزن في البرادات، وبالتالي سيخسر جميع المزارعين رؤوس أموالهم، ولن تكون هناك تربية للدجاج".

ويشهد لبنان الغارق في أزمة اقتصادية متمادية، رجّح البنك الدولي في يونيو الماضي أن تكون من بين أسوأ ثلاث أزمات في العالم منذ عام 1850، شحّا في الوقود الضروري لتشغيل المصانع ومراكز الإنتاج، مع نضوب احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان المركزي وتأخره في فتح اعتمادات للاستيراد.

وما يزيد من تعقيد المشكلة أن منتجي الدواجن لا يمكنهم شراء الديزل من السوق السوداء رغم أن سعر الصفيحة مرتفع حيث يصل إلى 290 ألف ليرة (203 دولارات) بسبب أنه غير متوافر بالكميات التي تسد حاجة القطاع، فيما الديزل الذي يسلم عبر الشركات بالسعر الرسمي الذي تحدده وزارة الطاقة والمياه كمياته قليلة جدا.

ويؤكد بطرس أن مزارع عكار التي تؤمن ثلث إنتاج الدواجن في لبنان لا يصلها الديزل لا بالسعر الرسمي ولا من السوق السوداء.

وأشار إلى أنه تم السطو خلال الفترة الأخيرة على شاحنات كانت تنقل قرابة 80 ألف لتر من الديزل بالسعر الرسمي إلى مزارع الدجاج في تلك المنطقة.

وقال بطرس "لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يستمر قطاع الدواجن من دون مازوت فالمزارع الحديثة بتصميمها مقفلة والتهوية تتم عبر مراوح وأنه في حال انقطاع الكهرباء وتوقفها سيؤدي ذلك وفي ظل هذا الطقس الحار إلى نفوق الدجاج".

وليم بطرس

القطاع يعاني بشدة من تداعيات أزمة المحروقات

وأدت قيود الإغلاق بسبب الجائحة في العام الماضي إلى تراجع الطلب على الدواجن بنحو 70 في المئة مما يعني أن معظم كميات الإنتاج بقيت في المزارع من دون تصريف، الأمر الذي شكل كارثة على المنتجين.

وكما الأبقار والأغنام، ارتفع سعر كيلوغرام لحم الدجاج إلى نحو 50 ألف ليرة (33 دولارا)، بعدما كان عند نحو 12 ألف ليرة (7.9 دولار) قبيل الأزمة الاقتصادية.

ويستورد لبنان شهريا حولي نصف مليون طن من لحم الدجاج الجاهز للطهو، إلا أن المنتجين اشتكوا قبل أزمة فقدان الوقود من ارتفاع كلفة الإنتاج وهو ما انعكس ارتفاعا بالأسعار.

وبلغ معدل التضخم في لبنان نحو 84.3 في المئة خلال 2020، ويتوقع أن يصل إلى 100 في المئة خلال العام الجاري، بينما معدل البطالة 36.9 في المئة، ويتوقع وصوله إلى 41.4 في المئة خلال 2021.

وهذه المؤشرات تؤكد بوضوح أن القدرة الشرائية للمواطنين تدحرجت بشكل غير مسبوق بسبب الوضع الاقتصادي مما وسع من دائرة ممن يعانون من أزمة جوع.

ووفق تقرير لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا)، ارتفع معدل الفقر خلال العام الماضي إلى 55 في المئة، بينما تزايد معدل الذين يعانون الفقر المدقع ثلاثة أضعاف، من 8 إلى 23 في المئة.

وتشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن 77 في المئة من الأسر لا تملك ما يكفي من غذاء أو مال لشرائه، فيما تضطر 60 في المئة من الأسر إلى شراء الطعام عبر مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو عبر الاقتراض.

الجزائر تشهد تراجعا قياسيا في إنتاج الحبوب

الجزائر – تراجع إنتاج الجزائر من الحبوب بسبب الجفاف خلال الموسم الجاري، وهو انحسار غير مسبوق قد يزيد من تعقيد خطط الحكومة في إنقاذ قطاع الزراعة.

وقال محمد عليوي الأمين العام للاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين، أكبر نقابة زراعية في البلد، إن "الجزائر سجلت تراجعا كبيرا في إنتاج الحبوب بنسبة 40 في المئة لموسم حصاد 2020 – 2021 بسبب شح الأمطار".

وأضاف أن "هناك تراجعا كبيرا في إنتاج الحبوب بكل أنواعها رغم جهود الدولة المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي".

واعتبر عليوي في حديث مع إذاعة الجزائر الرسمية أن الوضع سيؤثر سلبا على اقتصاد البلاد الذي يحاول الابتعاد عن المؤشرات السلبية.

وتبدو المناطق الغربية من البلاد هي الأكثر تضررا حيث شهدت بعض الولايات (المحافظات) جفافا بنسبة 100 في المئة. كما أن مناطق الهضاب العليا (المناطق الداخلية الشرقية) لم تسلم من موجة الجفاف التي تشهدها الجزائر منذ سنوات.

وتستورد الجزائر سنويا نحو 7 ملايين طن من الحبوب منها القمح بنوعيه. وكان إنتاج القمح الصلب (القاسي) في حدود 3.17 مليون طن في 2018 و3.21 مليون طن في 2019. وتقدر المساحات المزروعة بنحو 8.6 مليون هكتار.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للخبز الأبيض المصنع من القمح اللين، غير أن البلاد تشهد تبذيرا كبيرا في الخبز بخسائر بلغت 350 مليون دولار سنويا.

وفي مايو الماضي دعا الرئيس عبدالمجيد تبون الحكومة إلى إحداث "ثورة" في إنتاج الحبوب والبذور والتوجه أكثر نحو إنتاج القمح الصلب باعتباره الأرفع قيمة في السوق الدولية، مع تقليص واردات القمح اللين.

ووفق أرقام السلطات الزراعية فإن إنتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020 – 2021 هو أقل مما تحقق في الموسم الماضي والذي بلغ 3.9 مليون طن.

ووضعت الحكومة برنامجا لتطوير القمح اللين للحد من فاتورة استيراد هذه المادة والتي تتجاوز وارداتها السنوية 1.5 مليار دولار سنويا يهدف إلى تحسين إنتاج القمح اللين والحد من فاتورة الاستيراد بنسبة 60 في المئة.

وقال وزير الزراعة عبدالحميد حمداني الشهر الماضي إن بلاده "حققت 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية لكنها لا تزال متأخرة في بعض المنتجات الاستراتيجية كالقمح".

ووفق تقرير صادر عن مركز الإحصائيات الزراعية التابع لوزارة الزراعة بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 29.1 مليار دولار خلال العام 2019.

وتشهد الجزائر أزمة جفاف حادة دفعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استعجالية في الوقت الذي سجلت فيه مخزونات السدود عجزا بنسبة 25 في المئة.

نهاية الأزمة لا تبدو وشيكة

مليارا دولار استثمارات المناطق الحرة في الأردن

عمان – أظهرت الاستثمارات المسجلة في المناطق الحرة والتنموية في الأردن علامات نمو واضح منذ بداية العام لتتخطى في الإجمال حاجز المليار دولار.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى رئيس مجلس إدارة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية خلف الهميسات قوله إن "الاستثمارات في المناطق الحرة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد سجلت رأس مال يقدر بنحو 1.43 مليار دينار".

وأوضح الهميسات أن استثمارات تلك المناطق موزعة على الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والسياحية والخدمية.

وتظهر بيانات هيئة الاستثمار أن الأردن يضم 6 مناطق حرة، فإلى جانب المنطقة الحرة الجديدة بمطار الملكة علياء، هناك المنطقة الحرة في الزرقاء والمنطقة الحرة سحاب والمنطقة الحرة في الكركر والمنطقة الحرة الكرامة والمنطقة الحرة الموقر إلى جانب منطقتي البحر الميت وعجلون التنمويتين.

وأشار الهيمسات إلى أن المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي احتلت الترتيب الأول من حيث معدل النمو في عدد الشركات المسجلة المستأجرة، حيث بلغ 12.7 في المئة، في حين وصل عدد الشركات العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة بنهاية العام الماضي إلى 1953 شركة، بارتفاع بنسبة 0.2 في المئة.

وبلغت النسبة الإجمالية للاستغلال الاستثماري في المناطق الحرة العامة نهاية 2020 حوالي 72 في المئة.

وجاءت المنطقة الحرة في الزرقاء بالمرتبة الأولى من حيث نسبة الاستغلال الاستثماري للمساحة الكلية، حيث بلغت 95 في المئة، تلتها المنطقة الحرة في سحاب بنسبة 87 في المئة، ثم المنطقة الحرة في الموقر بنسبة استغلال 85 في المئة، ثم المنطقة الحرة في الكرك بنسبة 54 في المئة.

وفي المقابل سجلت المنطقة الحرة في كل من مطار الملكة علياء الدولي والكرامة أدنى مستويات استغلال للمساحات المتاحة، حيث بلغت نسب الإشغال فيهما 12 في المئة و3 في المئة على التوالي.

خلف الهميسات

سجلنا نموا في عدد الشركات المسجلة بالمناطق الحرة

وأجبرت الجائحة الحكومة على فرض إجراءات احترازية ومع ذلك استمرت المجموعة الأردنية على استدامة العمل بالمناطق الحرة وتقديم خدماتها لمختلف شرائح المستثمرين فيها.

وتشير الأرقام إلى أن عدد الأيدي العاملة في مختلف المشاريع الاستثمارية للمناطق الحرة والمناطق التنموية بلغ حوالي 3 آلاف عامل، شكلت الأيدي العاملة المحلية فيها نحو 92 في المئة. ويرى الهيمسات أن هذا يدل على نجاح المجموعة في تحقيق أهدافها من التنمية المستدامة للمجتمعات المضيفة لتلك المناطق.

وعمدت المجموعة خلال الجائحة إلى تكييف الظروف الاستثنائية باعتمادها خطة عمل تتضمن حزمة من التدابير الإدارية والتنظيمية والفنية الهادفة إلى المحافظة على صحة وسلامة شرائح الموظفين والمستثمرين والزبائن على حد السواء، ما يحد من الآثار المالية والمادية للجائحة على تلك الشرائح.

ومن أجل تحفيز نشاط تلك المناطق قامت المجموعة بتقسيط بدلات الأجور المستحقة على المستثمرين العاملين بها بما يتناسب وقدراتهم المالية على السداد.

كما تم إعفاء الشركات المستثمرة في منطقة البحر الميت التنموية من غرامات التأخير المترتبة على سداد بدل أجور أراضي مشاريع الشركات في المنطقة.

وإلى جانب ذلك، قامت بالتخفيف على المستثمرين في المناطق الحرة والمناطق التنموية في مختلف الأنشطة الاقتصادية ممن تتطلب أعمالهم الاستمرار خلال فترات الحظر الشامل والجزئي، بهدف استدامة ممارستهم لتلك الأنشطة من خلال إعداد قوائم تتضمن بياناتهم وإرسالها للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات لإصدار التصاريح اللازمة لذلك.

وقال الهميسات إن "المجموعة قامت بتخفيض بدلات أجور الأراضي في المنطقة التنموية في البحر الميت بنسبة وصلت إلى حوالي 50 في المئة، وتأجيل اقتطاع أقساط السلف الشهرية المترتبة على الموظفين والمستحقة لصندوق ادخار موظفي المناطق الحرة والمناطق التنموية".